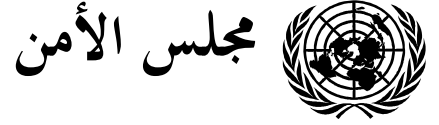


Distr.: General
18 September 2000
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولا - مقدمة

عملية تنفيذ الخطة مع انسحاب القوات الإثيوبية من المواقع التي استولت عليها منذ ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ وأن تنتهي مع تسوية النزاع الحدودي من خلال وضع الحدود وترسيمها، ومن خلال اللجوء إلى التحكيم، إذا اقتضى الأمر. إلا أنه تم الاتفاق، بناء على طلب إثيوبيا وبموافقة إريتريا، على الانتهاء أولا من وضع الصيغة النهائية لاتفاق وقف القتال ثم التفاوض على اتفاق ثان يتعلق بالمسائل الأخرى المتعلقة ووضع الصيغة النهائية لذلك الاتفاق.

٤ - ووفقا للقرار الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر القمة الذي عقدته مؤخرا في لومي، يسعى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى تقدير التوقيت الأفضل لاستئناف المحادثات غير المباشرة تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتقدم المحرز في انتشار بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

٥ - وافقت اللجنة، التي أنشئت عملا بالقرار ١٢٩٨ (٢٠٠٠)، لرصد تنفيذ التدابير المفروضة على إثيوبيا وإريتريا، بموجب الفقرة ٦ من هذا القرار، على انتخاب السفير حاسمي أغام (ماليزيا) رئيسا والأرجنتين وتونس نائين للرئيس لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وتقوم اللجنة في الوقت الراهن بوضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية المتصلة بسير عملها. وفي الفقرة ١١ من

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٢٩٨ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠، الذي طلب فيه المجلس مني، في جملة أمور، أن أقدم تقريرا، كل ٦٠ يوما من تاريخ اعتماد هذا القرار، بشأن تنفيذه وبشأن الحالة الإنسانية في إثيوبيا وإريتريا.

٢ - ويوفر هذا التقرير معلومات مستكملة بشأن التطورات السياسية والإنسانية الحاصلة منذ إعداد تقريري المؤرخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠ (S/2000/785). ويورد أيضا وصفا لحالة انتشار بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وفقا لما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٣١٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

ثانيا التطورات السياسية

٣ - وفقا للبيان الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/560)، إن المحادثات غير المباشرة بين إثيوبيا وإريتريا، التي استؤنفت في الجزائر العاصمة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠ والتي أدت فيما بعد إلى التوقيع على اتفاق وقف القتال بين البلدين في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، استهدفت إيجاد حل للجوانب العملية من تنفيذ خطة السلام. وكان من المتوقع أن تبدأ

منطقة الصومال تظل مصدر قلق، فإن استجابة الجهات المانحة عموماً بالنسبة للاحتياجات من الأغذية ومن غير الأغذية قد ساهمت في منع الأزمة من التحول إلى مجاعة. إلا أنه لا تزال هناك وفيات نتيجة الأمراض المتصلة بالجفاف، ومن الضروري جداً، بالتالي، توفير أصناف غير الأغذية، مثل الأدوية، والمياه، والتصحاح.

٩ - ودعماً للنداء الذي وجهته الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أصدر الفريق القطري للأمم المتحدة في إثيوبيا خطة للأعمال الغوثية لصالح المشردين داخلياً من أجل الحصول على ٢٧,٥ مليون دولار من المساعدة الغذائية وغير الغذائية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، كانت استجابة المانحين لهذا الطلب قد بلغت ١٩,٧ مليون دولار. وتمت تلبية ثمانين في المائة من الاحتياجات الغذائية، إلا أنه لم تمول سوى نسبة ٢٢ في المائة فقط من الأصناف غير الغذائية. وتشمل الأنشطة غير المتصلة بالأغذية بناء مواقع إمدادات المياه وإصلاحها، والمساعدة التثقيفية المتصلة بحالات الطوارئ، وتوفير اللوازم الطبية، وتوزيع مواد بناء المأوى والتثقيف في مجال خطر الألغام.

إريتريا

١٠ - منذ التوقيع على اتفاق وقف القتال في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، حدث عدد من التغيرات الهامة في الحالة الإنسانية في إريتريا. ومع تحسن الوضع الأمني، شهدت الأشهر الثلاثة الأخيرة عودة ما يقارب ٤٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية في أجزاء المناطق الإدارية المتاخمة لإثيوبيا التي يمكن الوصول إليها والتي تعتبر آمنة نسبياً. علاوة على ذلك، تتواصل أسبوعياً عملية إعادة توطين اللاجئين الإريتريين القادمين من السودان، التي تنظمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وحكومة كل من إريتريا والسودان. ومن اللاجئين البالغ

القرار ١٢٩٨ (٢٠٠٠) طُلب إلى جميع الدول أن تقدم تقارير مفصلة إلى الأمين العام في غضون ٣٠ يوماً من تاريخ اعتماد هذا القرار عن الخطوات المحددة التي اتخذتها لإعمال التدابير المفروضة على إثيوبيا وإريتريا. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كانت ٣٦ دولة قد قدمت تقاريرها، التي صدرت بوصفها وثائق للجنة.

ثالثاً - التطورات الإنسانية

إثيوبيا

٦ - في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، قدرت الحكومة الإثيوبية والفريق القطري للأمم المتحدة أن هناك ٨٣٧ ٣٤٩ مشرداً نتيجة للصراع القائم في المنطقتين الشماليتين، تيغراي وعفار. وفي حين تم إيواء معظم المشردين داخلياً في مجتمعات محلية مضيقة، فإن الهياكل المحلية الأساسية غير كافية لتحمل وجودهم. ومنذ التوقيع على اتفاق وقف القتال، تغير الوضع إلى حد كبير بالنسبة للمشردين داخلياً، إذ تمكن العديد منهم من العودة إلى مواطنهم الأصلية. وأفادت حكومة إثيوبيا أن ما يقارب ٣٠ في المائة من المشردين داخلياً قد شرعوا في إعادة بناء حياتهم في ديارهم منذ شهر آب/أغسطس الماضي.

٧ - ويحتاج المشردون داخلياً العائدون إلى ديارهم إلى المساعدة في جميع القطاعات عملياً، إذ أنهم فقدوا معظم ممتلكاتهم خلال الصراع. وتمثل عودتهم مدعاة قلق شديد إذ أن عدداً من المناطق التي سيعودون إليها كانت مناطق قتال وهي، في العديد من الحالات، مزروعة بالألغام بصورة مكثفة. كما أن وجود هذه الألغام يؤثر سلباً في تنفيذ برامج المساعدة الإنمائية.

٨ - ويزيد الجفاف إلى حد كبير من سوء حالة الطوارئ المعقدة السائدة في إثيوبيا، إذ ثمة ما يزيد على ١٠ ملايين من الأشخاص بحاجة إلى المساعدة الغذائية الطارئة، بمن فيهم ١,٤ مليون طفل دون سن الخامسة. وفي حين أن الحالة في

تقاسمت مواردها الشحيحة مع عدد إضافي من الأشخاص خلال الأشهر القليلة الماضية، تتطلب اهتماما متواصلا من جانب مجتمع العاملين في المجال الإنساني. ومما يزيد الحالة سوءا أن المناطق الزراعية الأكثر خصوبة قد تضررت من جراء الحرب والجفاف.

١٤ وخلال الأشهر القليلة الماضية، قصد إريتريا عدد متزايد من الوكالات الإنسانية لمساعدة الحكومة في توفير المساعدة الغوثية الطارئة للقطاعات السكانية التي تحتاج إليها. وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وجهت حكومة إريتريا نداء جديدا للحصول على مبلغ قدره ١٨٣ مليون دولار من المساعدة الإنسانية الطارئة لصالح ١,٦ مليون شخص متضرر من الحرب والجفاف، ولمساعدة المجتمعات المحلية المضيفة الريفية الفقيرة والمتضررة. والهدف من النداء تغطية الفترة الممتدة حتى نهاية العام. واستجابة لنداء الحكومة، وجه الفريق القطري للأمم المتحدة في إريتريا في شهر تموز/يوليه الماضي نداء منقحا. وبلغ مجموع المبلغ المطلوب توفيره ٨٧,٣ مليون دولار وتناول الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية اللازم توفيرها لما يزيد عن مليون شخص من الإريتريين المتضررين من الحرب. وكانت استجابة المانحين للعنصر المتصل بالمعونة الغذائية في النداء المنقح للفريق القطري للأمم المتحدة إيجابية جدا حتى الآن. إلا أن تعهدات ومساهمات المانحين كانت، للأسف، دون المستوى المتوقع بالنسبة للتدخلات الحرجة الأخرى في قطاعات، مثل الصحة، والتغذية، والمياه والتصحاح، والخدمات الاجتماعية، والزراعة.

رابعاً - مركز بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

١٥ - منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣١٢ (٢٠٠٠) المنشئ لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، تواصلت الأعمال

عدددهم ٩٤ ٠٠٠ لاجئ، عاد ما مجموعه ٢٣ ٨٨١ شخصا في إطار عملية إعادة التوطين هذه، في حين عاد بصورة تلقائية ما يقدر بحوالي ٢٥ ٠٠٠ لاجئ.

١١ - ومع أن عودة المشردين داخليا واللاجئين إلى مواطنهم الأصلية يمثل تطورا إيجابيا، فإن العديد من العائدين سيظل بحاجة إلى مساعدة إنسانية. وسيلزم توفير المعونة الغذائية باستمرار إذ أن موسم الزرع فات وتعطلت إلى حد كبير الأنشطة الاقتصادية العادية في المناطق المتضررة من الحرب. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى مواد بناء المأوى والأصناف اللازمة للأسر المعيشية نظرا لما لحق المنازل وموجودات الأسر المعيشية من دمار في بعض المناطق. وثمة حاجة أيضا إلى إعادة توفير الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية الهامة في مناطق العودة هذه. ومما يتسم بنفس القدر من الأهمية، دعم القدرات الإنتاجية والمدرسة للدخل من خلال توفير الأدوات الزراعية للمزارعين والائتمانات الصغيرة لصغار المباشرين بالأعمال الحرة.

١٢ - ويوجد حاليا ما يزيد عن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا في المخيمات وغيرها من المستوطنات في مناطق البحر الأحمر، وغاش باركا، ودبوب الشمالية. ولا يستطيع أولئك المشردون داخليا العودة حاليا إلى مواطنهم الأصلية لأسباب أمنية أو بسبب الافتقار إلى الموارد اللازمة لإعادة بناء حياتهم. وما دام أن أولئك المشردين باقون في المخيمات، سيظل هناك حاجة إلى توفير مجموعة من الخدمات الإنسانية الحيوية، بما في ذلك توفير المساعدة الغذائية الطارئة، والأصناف المتصلة بالصحة والمأوى والأسر المعيشية، والمياه والتصحاح.

١٣ - بالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك عدد كبير من المشردين داخليا يقيمون في المجتمعات المحلية المضيفة. وإن محنة أولئك المشردين داخليا والأسر التي تستضيفهم، والتي

الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، إيطاليا. ويكتسي فتح ممر جوي وآخر بري بين البلدين لكي تستخدمهما الرحلات الجوية والقوافل التابعة للأمم المتحدة أهمية حاسمة بالنسبة إلى عمليات بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وتسعى الأمم المتحدة بجدية إلى تحقيق هذه المسألة. وبدأت المنظمة أيضا في إيفاد موظفي الدعم المدنيين اللّازمين، كما هو متوقع في قرار مجلس الأمن ١٣١٢ (٢٠٠٠). وحتى الآن، وصل ٣٧ موظفا مدنيا للدعم إلى منطقة البعثة. ونتيجة لهذه الجهود، بادرت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بإنشاء مكاتب عاملة في أديس أبابا وأسمرة.

٢٠ - لقد تعاون كلا الطرفين في هذا الصدد. وقام مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة لدى منظمة الوحدة الأفريقية وممثلون عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بدور قيّم في مجال إقامة هذه البعثة الجديدة. وفي الوقت ذاته، ظلّت الأمم المتحدة على اتصال وثيق بمنظمة الوحدة الأفريقية، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالدعم السوقي لضباط الاتصال العسكريين الذين ستعينهم منظمة الوحدة الأفريقية.

الأعمال المتعلقة بالألغام

٢١ - عملا باتفاق وقف القتال وقرار مجلس الأمن ١٣١٢ (٢٠٠٠)، تسعى الأمم المتحدة حاليا إلى الشروع في تنفيذ برنامج للأعمال المتعلقة بالألغام يتألف من عدة عناصر من أجل مساعدة حكوميّ إثيوبيا وإريتريا. ولهذا الغرض، يجري حاليا إنشاء مكتب لتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام داخل هيكل البعثة. والغرض من هذا المكتب تسجيل ومعالجة المعلومات المتعلقة بالألغام والمعدات غير المنفجرة، وتحديد الأولويات للأعمال المتعلقة بالألغام، وإسناد المهام إلى المسيرين، والإشراف على أنشطتهم. ومن أجل تحديد حجم مشكلة الألغام بصورة دقيقة، ستجري منظمة غير حكومية مقرها في المملكة المتحدة، هالو تراس،

التحضيرية النشطة من أجل نشر كل من المجموعة الأولى من ١٠٠ مراقب عسكري وموظفي الدعم المدنيين اللّازمين في إثيوبيا وإريتريا.

١٦ - وبتعاون وثيق مع الطرفين، اضطلع ضباط الاتصال العسكريون التابعون للأمم المتحدة، الذين أوفدوا في بداية البعثة إلى أديس أبابا وأسمرة (٥ ضباط في كل عاصمة)، بزيارات ميدانية إلى المواقع العسكرية في إثيوبيا وإريتريا، وأقاموا اتصالات مع السلطات المدنية والعسكرية الرئيسية.

١٧ - وبرفقة فريق للسوقيات تابع للبعثة، أكمل ضباط الاتصال التابعون للأمم المتحدة أيضا مسحاً لمواقع الانتشار المحتملة في كلا البلدين. ونتيجة لذلك، تم تحديد مواقع للقيام بمهام الاتصال مع قيادي الأركان العسكرية لإثيوبيا وإريتريا في المواقع الأمامية وأُعد جدول زمني لنشر المراقبين العسكريين. وحسب هذا الجدول الزمني، سيجتمع ٤٦ مراقبا عسكريا في المجموع (٢٣ في أديس أبابا و ٢٣ في أسمرة) لحضور دورات تدريبية شاملة تستغرق أربعة أيام، يليها الانتشار في مواقع العمليات في كلا البلدين في موعد لاحق من هذا الشهر. وقد بدأ تجنيد الأفراد العسكريين في ١٣ أيلول/سبتمبر. وسيتم إيفاد المجموعة الثانية من المراقبين العسكريين إلى منطقة البعثة حوالي أواسط تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

١٨ - واستبقا لاتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٠ (٢٠٠٠) في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي يأذن بنشر المجموعة الثالثة من بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، أُحيل إلى كلتا الحكومتين مشروعا اتفريقي مركز القوات، اللذان سيبرمان بين الأمم المتحدة وإثيوبيا وإريتريا على التوالي.

السوقيات

١٩ - وفي الوقت ذاته، تواصل أيضا إعداد هيكل السوقيات للبعثة الجديدة، بوصول لوازم ومعدات من قاعدة

خامسا - الملاحظات

٢٤ - حتى الآن، أبدت حكومتا إثيوبيا وإريتريا الالتزام بكفالة تنفيذ اتفاق وقف القتال الموقع في الجزائر في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وأود أن أثني عليهما لذلك الالتزام.

٢٥ - ومنذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا عملا بقرار مجلس الأمن ١٣١٢ (٢٠٠٠)، بذلت الأمم المتحدة كل جهد للإسراع بنشر المجموعة الأولى من المراقبين العسكريين وموظفي الدعم المدنيين اللازمين في إثيوبيا وإريتريا، استبقا لعملية حفظ السلام كما أذن بها المجلس في قراره ١٣٢٠ (٢٠٠٠) وعملا بذلك القرار، اعتزم تسمية ممثل خاص وقائد للقوة في أقرب وقت ممكن.

٢٦ - لقد يسر تعاون كلتا الحكومتين مع الأمم المتحدة إنشاء مكاتب بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، بالإضافة إلى إجراء عمليات المسح الميداني وغيرها من الأعمال التحضيرية لنشر البعثة. وأعول على الطرفين لمواصلة التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في تنفيذ ولاية البعثة، وبخاصة في الإسراع بإنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة، والبدء في أبكر وقت ممكن بأنشطة إزالة الألغام، فذلك أمر أساسي لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لكي تشرع في أعمالها في المناطق المعنية. وأناشد أيضا جميع الدول الأعضاء القادرة أن تزود هذه البعثة الهامة بجميع الأفراد العسكريين، والمعدات وغير ذلك من الموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها.

٢٧ - وبينما تحسنت الظروف الأمنية في المناطق المتنازع عليها، تظل الحالة الإنسانية مصدر قلق كبير. فقد جاءت تعهدات المانحين وتبرعاتهم لتمويل عمليات التدخل الحاسمة في القطاعات الرئيسية دون التوقعات حتى الآن. ولذلك فإنني أحث جماعة المانحين الدوليين على الاستجابة بسخاء لطلبات الفريق القطري التابع للأمم المتحدة للمساعدة

مسحا سريعا للألغام والمعدات غير المنفجرة، تقوم بتنسيقه إدارة عمليات حفظ السلام. وقد وصلت فعلا أفرقة المسح التابعة لهالو تراسست إلى منطقة البعثة وستشرع في تقييم المناطق المعنية، بهدف إتمام عملية المسح بحلول أواسط كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وفي الوقت ذاته، تقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برامج للتوعية بخطر الألغام لفائدة السكان العائدين.

٢٢ - وستحدد الاحتياجات الكلية لإزالة الألغام والمنطقة الأمنية المؤقتة على أساس المسح الموصوف أعلاه. ويتوقع كل من اتفاق وقف القتال وقرار مجلس الأمن ١٣١٢ (٢٠٠٠) قيام القوات المسلحة للطرفين بدور حاسم في مجال إزالة الألغام. ويقتضي ذلك أن يشرع البلدان في إزالة الألغام في أقرب وقت ممكن والقيام بهذه العملية بطريقة منسقة، والامتثال للمعايير الدولية المتبعة في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وإن أي تأجيل لإزالة الألغام سيؤثر على نشر المراقبين العسكريين للأمم المتحدة وقوات الأمم المتحدة وعلى إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة في وقت مبكر.

٢٣ - وسيقتضي تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه بناء القدرات المحلية من خلال تقديم المجتمع الدولي للتدريب والمساعدة. ويتمثل الهدف المنشود للأمم المتحدة في مساعدة الطرفين على تحقيق هذه الأهداف الهامة، تمشيا مع سياستها بشأن الأعمال المتعلقة بالألغام، مما يسند إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدور الريادي في مساعدة الدول الأعضاء على بناء القدرات في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام على الصعيد الوطني. وستمول هذه الجهود بالتبرعات؛ وأناشد جماعة المانحين أن تدعم بقوة هذا المجال الحيوي من أنشطة الأمم المتحدة.

الإنسانية في كلا البلدين. وأعول على كلتا الحكومتين مواصلة التزامهما بضبط النفس من أجل منع أي تدهور آخر للحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان.

٢٨ - وإنني قلق لاستمرار كلا البلدين في تبادل الاتهامات بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان حتى بعد توقيع اتفاق وقف القتال. وفي هذا الصدد، بعثت رسالة إلى كل من رئيس إريتريا إساياس أفورقي وإلى رئيس وزراء إثيوبيا مليس زيناوي أشرت فيها إلى أنني قد طلبت إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تزودني بتوصيات بشأن السبل التي قد تساعد بها الأمم المتحدة في مجال معالجة قضايا حقوق الإنسان الملحة. وبعد مناقشة هذه المسألة مع كلا الطرفين، أعترم إنشاء مكون صغير داخل البعثة لكي يتبع قضايا حقوق الإنسان. وناشدت أيضا كلا الزعيمين أن يلزما ضبط النفس للحفاظ على زخم السلام المتولد عن توقيع اتفاق وقف القتال بالنسبة لإحلال السلام.